دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	استراتيجية تعايش النظم العربية مع الحركات الإسلامية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	زروال، سهام
المجلد/العدد:	مج 10, ع 40
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	59 - 72
رقم MD:	340490
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الاصلاح السياسي، العالم العربي، النظم السياسية، الحركات الإسلامية، الحرية، الديمقراطية، التعديلات الدستورية، العنف، التطرف الديني، الانتخابات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/340490

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٦

إستراتيجية تعايش النظم العربية مع الحركات الإسلامية

سهام زروال

مدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية – الجزائر

تنتهج بعد النظم السياسية العربية إستراتيجية قائمة على فتح الحقل السياسي أمام مختلف القوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة التي اقتنعت الكثير منها بضرورة الانخراط في العمل السياسي السلمي بعد ما عاشت العديد منها في دوامة العنف والعنف المضاد نتيجة حالات الاحتقان التي شهدتها معظم الدول العربية، خاصةً بعد نجاح الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وانتشار موجة الصحوة الإسلامية، وكذا سلسلة المراجعات الفكرية التي مست بعض الحركات الإسلامية بعد ذلك نتيجة التأثر بالتحولات القطرية والإقليمية والدولية.

وقد عرفت هذه الإستراتيجية "بإستراتيجية التعايش"، ودراسة هذه الأخيرة تأتي انطلاقاً من الإشكالية التالية:

ما هي محددات إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية، وما هو واقعها وانعكاساتها على الطرفين؟

أولاً: المحددات العامة لإستراتيجية التعايش:

ونتطرق فيها إلى تحديد تعريف إستراتيجية التعايش، فإبراز المؤشرات التي تتحكم في رسم تلك الإستراتيجية داخلية كانت أو خارجية، وأخيراً توضيح انعكاساتها على مستوي النظم العربية والحركات الإسلامية.

١. تعريف إستراتيجية التعايش:

أ- لغة: من فعل عايش يُعايش تعايشاً، نقول عايش الرجل أخاه، أي اشترك وتعاون معه. والتعايش هو عدم تقوقع الفرد على ذاته، أي الإقرار بوجود الآخرين؛ بمعنى أنه لا يكون بين الذات والذات نفسها، وإنما بين ذاتيين أو أكثر متمايزتين، فالتعايش يعني الدخول مع الآخرين في حوار وتفاهم[١].

ب- اصطلاحاً: يفترض التعايش الحرية والشعور بالاطمئنان ووضع مبدأ التمايز موضع الممارسة الفعلية، كما يفترض ألا يفصح المجال لأي هيمنة أو ظلم أو توتر أو صدام أو تصارع على السلطة.

فإستراتيجية التعايش في النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية قائمة أساساً على إقرار حق هذه الأخيرة في المشاركة السياسية وعبر القنوات المسموح بها قانوناً، أي حق الحركات الإسلامية كطرف في المعادلة السياسية لتعبير عن أطروحاتها ذات البعد الهوياتي الحضاري عبر مختلف مؤسسات وأجهزة السلطة، لكن مع مراعاة أهداف النظام السياسي القائم، والعمل على حمايته من أي شكل من أشكال التهديد التي يمكن أن تصيب أركانه، وذلك باستخدام مختلف الآليات القانونية والسياسية.

وبالتالي فإستراتيجية التعايش من شأنها أن توفر قدراً من الاستقرار والأمن على الأقل على القريب والمتوسط للنظم السياسية العربية طبعاً إذا احترم طرفا المعادلة (النظام السياسي – الحركات الإسلامية) شروط التعايش.

٢. مؤشرات إستراتيجية التعايش:

يمكن معالجة مؤشرات تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية وفق أساسيين هما:

– طبيعة النظام السياسي المنفتح: ونعني به النظام السياسي الذي يفتح قنوات المشاركة السياسية أمام مختلف التيارات السياسية

بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة، لكن قبل التعرض لمبررات انتهاج النظام السياسي لإستراتيجية التعايش لابد من التطرق إلى أهم آلية تعتمد عليها تلك الإستراتيجية وهي آلية المشاركة السياسية.

يعرف "فليب برو" المشاركة السياسية political participation على أنها: "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"(٢).

وتعرف أيضاً: "أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل عام (تقلد منصب سياسي) أو غير مباشر (مناقشة الأمور الهامة)، أي تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"(٣).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول إن المشاركة السياسية تتضمن:

- الدور الطوعي الذي يقوم به المواطن سواء بشكل فردي أو في إطار جماعي (حزب سياسي، منظمات ...) في الحياة السياسية.
- الهدف منها هو التأثير المباشر وغير المباشر على صانعي القرار، وذلك حسب المصلحة الخاصة أو للفئة التي ينتمي إليها أو للمجتمع ككل.

وتعتبر الأحزاب السياسية أهم قنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة، كمساهمته في مناقشة الأمور العامة، وهذا على أساس أن المشاركة السياسية تمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما تفرزه الانتخابات أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام.

أما عن المبررات التي تدفع النظم السياسية العربية لفتح باب الحوار والتعايش مع الحركات الإسلامية فهي قائمة أساساً على:

- وصول قيادات من الجيل الجديد إلى السلطة، بما تحمله من رغبة في التحديث السياسي وامتلاكها لثقافة سياسية تؤمن بالتحول الديمقراطي، كما تؤسس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها، وهذا على عكس الجيل القديم الذي يقوم على مركزية السلطة وإضعاف دور المؤسسات في مواجهة دور تلك القيادات أو النخب التي تصف نفسها "بالأبوية"(٤).

وقد اعتمدت هذه النخب على متغير الخدمة أو الإشباع الاقتصادي القائم على توزيع مداخيل النفط لشرعنة سياستها وتبرير مواقفها، ويتجلى ذلك في دول الخليج العربي.

وعليه، فإن أغلب القيادات الجديدة عملت على فتح بوابة الإصلاح السياسي كما شهدته دول عديدة كالكويت، والبحرين. والتي تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق شراكة سياسية مع القوى السياسية عموماً والمعارضة الإسلامية خصوصاً قائمة على:

- هدنة سياسية: فقد تبين أن ممارسة العنف بكل أشكاله قد عرضهما معاً لإنهاك قواهما واستنزاف طاقتهما، حيث عمق من شرخ شرعية السلطة في وجه مواطنيها – كما بينا سابقاً – وعرض المعارضة الإسلامية للتصفية والتحجيم، وفي كلتا الحالتين بات الصراع السياسي بينهما أشبه ما يكون بعملية انتحار.

ولهذا فالهدنة السياسية هي حل للاثنين قائمة على التعاقد وحماية المجال السياسي من التبديد، بترشيد عملية الصراع وبناء الثقة بين الخصوم. فهي إذاً إجراء سياسي انتقالي ضروري نحو إطلاق توافق سياسي وطني بهدف تحقيق عملية انتقال ديمقراطي(٥).

- صفقة سياسية: تؤسس للتوافق والإجماع بين السلطة والمعارضة الإسلامية، وتتخذ هذه الصفة صيغة "الميثاق السياسي" الذي يتضمن شروطاً مسبقة للعمل السياسي، ولا يمكن لهذه الصفقة أن تكون مرادفاً للتغيير السياسي إلا إذا ارتبطت بالشروط التالية:

- فتح المجال السياسي: يعني إرساء البنى التحتية للنظام الديمقراطي، بإيجاد تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة الإسلامية على إنجاز انتقال سلمي خال من الصراع وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

أ- الإصلاح الدستوري: باعتبار أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن يتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تواكب مواد الدستور المتغيرات والتطورات الحاصلة، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة إصلاح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتناقض مع متطلبات الديمقراطية ، ووضع دساتير جديدة.

ب- الإصلاح التشريعي: القائم أساساً على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً وصريحاً، من منطلق أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي، الشيء الذي يتطلب شفافية دائمة واختيار القيادات والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

ج- إطلاق الحريات: خاصةً حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة لعرض برامجها ودخول المعترك السياسي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

- تصحيح هياكل النظم السياسية القائمة: من أهداف الصفقة السياسية تصحيح الصورة المشوهة التي تعيشها أغلب النظم السياسية العربية والمتمثلة في ضعف قوامها الديمقراطي واستئثار المؤسسة العسكرية بالسلطة، وذلك بمحاولة تحريرها من مضمونها الأوليغارشي ونزعتها العسكرية وتحويل الأنظمة الملكية المطلقة إلى ملكيات دستورية كما تسعى إليه بعض دول الخليج مثل الكويت، البحرين[٦].

- إعادة صوغ مصادر شرعية للسلطة: وذلك بإلغاء المصادر التقليدية للشريعة كالشرعية الثورية. لتحل محلها الشرعية الدستورية - المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام[٧].

طبيعة الحركات الإسلامية المعتدلة: وهي تلك الحركات التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم السياسية القائمة، من خلال الأساليب السلمية مع نبذ نهج العنف كآلية للعمل السياسي، ويدخل ضمن هذا المنهج الإخوان المسلمون كقوة أساسية، في مصر إضافةً إلى الجماعات التي سلكت مسار الإخوان كحزب العدالة والتنمية في المغرب، وحركة التوحيد والإصلاح في اليمن، والحركة الإسلامية في البحرين والكويت، وحركة مجتمع السلم في الجزائر، والإخوان المسلمين في الأردن.

وتستند هذه الحركات المعتدلة إلى خطاب إسلامي توفيقي أو ما يعرف بـــــ"الخطاب المعتدل" الذي يتنازل عن العنف مقابل الحوار والموعظة كسبيل لنشر أفكارها.

ويتأسس نهجها الاعتدالي على المراجعات الفكرية لبعض الحركات الإسلامية وانعكاسات ذلك على موافقتها من بعض القضايا الجوهرية منها:

أ- الديمقراطية: فالتيار المعتدل في الحركات الإسلامية يؤيد ويدعم الديمقراطية وإجراءاتها، من منطلق تفاعلاتهم مع كتابات المفكرين الإسلاميين المعروف عنهم بنهج الاعتدال من أمثال الشيخ يوسف القرضاوي، ومحمد سليم العوا، ومحمد عمارة. حيث اهتم هؤلاء بتنفيذ الحجج المروجة للتعارض بين الإسلام والديمقراطية.

ففي كتاب الشيخ القرضاوي "فقه الدولة الإسلامية" اعتبر: "أن الإسلام في أصوله الصحيحة كما يجسدها القرآن والسنة لا يتعارض مع الديمقراطية، إذ أن القيم العليا للديمقراطية كاحترام الكرامة الإنسانية، العدالة، الحرية والمساواة متضمنة في الإسلام، ولهذا فهو يقر بالتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية، بقدر ما هي أداة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[٨].

كما يؤكد هذا التيار على ضرورة تبني آليات الديمقراطية في المجال الحضاري الإسلامي، وذلك بالتعامل معها بوصفها آليات الديمقراطية محايدة لا تستبطن أي خلفية مذهبية أو عقائدية، كإيجاد رابطة إجرائية بين الشورى الإسلامية بوصفها إحدى قيم المجتمع الإسلامي التي لم يحدد الإسلام شكلها وطريقتها وأسلوب تنفيذها، والآليات الديمقراطية باعتبارها أدوات ووسائل ممكنة وجائزة لتطبيق الشورى في حياة الناس عامةً والمسلمين خاصةً[٩]، ولعل مصطلح "الشورقراطية" الذي أطلقه رئيس حركة مجتمع السلم الراحل محفوظ نحناح يمكن أن يدخل في هذا السياق.

ب- نبذ العنف والتطرف الديني: تكمن أهمية الخطاب التوفيقي للحركات الإسلامية المعتدلة في نبذها لمختلف أشكال العنف والتطرف وعدم تبنيها له كوسيلة للتعبير، انطلاقاً بإيمانها بالتدرج والمرحلية في العمل السياسي، فاللجوء للعنف لا يوقف العنف السلطوي بل يزيد من تأجيجه على حد تعبير الشيخ القرضاوي، الذي أكد في العديد من المناسبات على أن الإسلام دين اعتدال ووسطية وهي[١٠]. إحدى المعالم الأساسية التي ميز الله بها أمته عن غيرها لقوله تعالى: "(وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)"[١١].

فالنصوص القرآنية تدعوا إلى الاعتدال وتحذر من التطرف والعنف، وما يعبر عنه أيضاً في لسان الشرع بألفاظ أخري كالغلو، والتصنع، والتشديد لقوله تعالى: "(قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الحَقِّ ولا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وأَضَلُّوا كَثِيرًا وضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ)"[١٢].

ج- التعايش مع الآخرين: ويتجلى في رغبة الحركات الإسلامية المعتدلة الحوار مع الآخرين والبحث عن نقاط الالتقاء بينها وبين التيارات السياسية الأخرى، خاصةً بعد القطيعة التي حدثت في مراحل سابقة مع التيارات الفكرية الأخرى، وهو ما أكده الباحث رضوان السيد قائلاً: "تزداد الأصوات الداعية إلى التلاقي والحوار بين مختلف التيارات الفكرية الموجودة في الوطن العربي بعد قطيعة سادت طوال العقود الثلاثة الماضية"[١٣].

د- الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع الإسلام المدني: فالولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية، انطلاقاً من وجهة نظر ثانية في البيت الأبيض، وهذا عكس تماماً الرؤى الأولي التي لاحظناها في إستراتيجية الإقصاء، طبعاً هذه الرؤى يدعمها مسئولون أمريكيون لديهم مواقع تنفيذية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات؛ ففي الأوساط المخابراتية نجد جراهام فولر كأحد أهم الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية، الذي نبه بأهمية إشراك الإسلاميين المعتدلين في بناء الديمقراطية في البلاد العربية، ومبرراته في ذلك؛ هي اعتبار الحركة الإسلامية - كأحد التعبيرات المعاصرة - عن الطموحات الوطنية للشعوب العربية، وبالتالي يرى أن وجودها غير قابل للاستئصال، ولهذا ليس هناك من خيار - حسب رأيه - إلا التعاون مع الأطراف المعتدلة في إقامة الديمقراطية التي يعتبرها خياراً ضرورياً ونقطة دفاع أساسية عن الأمن القومي الأمريكي، كما أكد على هذا الطرح خاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م[١٥].

ويدعم رأي فولر هذا موقف أستاذ القانون الأمريكي Noh Feldman الذي دافع بوضوح في مؤلفاته "ما بعد الجهاد" عن ضرورة إقحام الإسلاميين في العمليات السياسية، ومن ثمة العمل على بناء ديمقراطية أكثر مصداقية من الديمقراطيات الشكلية المنتشرة عربياً والتي تلقى الدعم من الإدارة الأمريكية، حيث وجه Noh ملاحظات حول بعض أقطاب الحركة الإسلامية تعكس مدى فهمه الشامل والعميق للظاهرة الإسلامية والاجتهادات المتعلقة بمسألة الديمقراطية السياسية ومنها؛ كيف يمكن تحديداً للإسلام والديمقراطية أن يتعايشا. في السنوات الأخيرة ظهرت مقترحات متنوعة "لإسلام ديمقراطي" - مبني على التشاور ومبدأ مشاركة المحكوم والتعددية السياسية - لإسلاميين ديمقراطيين مثل التونسي "راشد الغنوشي"، إلى محمد خاتمي حيث هؤلاء لديهم مواقف عن الديمقراطية الإسلامية"[١٦].

وفي تجارب لحركات إسلامية يرى فيها الكثير من العناصر الإيجابية على غرار المسار الإنتخابي الجزائري التي اعتبره فرصة ضائعة لاختيار تجربة إسلامية فعلية، ليس في الجزائر فحسب، بل في العالمين العربي والإسلامي. كما يمكن ملاحظة الأدوار الإيجابية التي تلعبها الأحزاب الإسلامية في الحقل الديمقراطي الحديث لدول إسلامية أخرى (إندونيسيا، ماليزيا، باكستان)[١٧].

كما يدعم طرح الولايات المتحدة في إشراك الإسلاميين المعتدلين في اللعبة السياسية المستشار في السياسة الخارجية الأمريكية "روبرت بليتر"، الذي عبر أكثر من مرة وبشكل علني في اعتقاده عن وجود إسلاميين معتدلين، وأنه "ليس كل أصولي بالضرورة هو إرهابي"[١٨].

في حين نجد أستاذ دراسات الشرق الأوسط المقرب من إدارة الرئيس بيل كلينتون "جون اسبيزيتو" في مقال مشترك صادر عن مجلة (هارفارد انترناشيونال) في عددها ربيع ١٩٩٧م عالجت فيه قضية النشاط الإسلامي في المجالات السياسية تحت عنوان "الإسلام في مجال السياسة والقوة"، يؤكد بدوره على ضرورة تشجيع مشاركة الحركات الإسلامية في السلطة مستدلاً بذلك بالتجارب الناجحة في تركيا التي استطاع فيها حزب الرفاه – العدالة والتنمية — حالياً – الوصول إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية مع تعمّده الحفاظ على الطابع العلماني للدولة.

وفي هذا السياق ومن وجهة نظر مختلفة فالولايات المتحدة الأمريكية شجعت وصول حزب الرفاه إلى السلطة على أساس أن هذا الأخير تخلص من "الإسلام الأصولي" الذي يهدد مصالحها في المنطقة، كما رأينا سابقاً – وتبني "الإسلام الحديث العصري" أو كما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية "بعلمنة الإسلام أو الإسلام المعلمن"، وهذا يدخل في إطار إستراتيجية أمريكية جديدة حسب الدكتور رشيد تلمساني؛ الذي يرى أن تصاعد التيار الإسلام المعتدل يجد دعماً من طرف القوى الاقتصادية والجيوسياسية التي تشكل القوى العالمية المسيطرة لعالم ما بعد الحرب الباردة وهذا انطلاقاً من متغيرين أساسيين هما:

– المتغير الاقتصادي: المتمثل في أن الإسلام المعتدل يدعم اقتصاد البازار، وهو ما يعود بالفائدة لصالح الدول المتقدمة[١٩].

– المتغير السياسي: أن دعم هذا التيار يدخل ضمن الرهانات الجديدة للعولمة، على اعتبار أن الحركات الإسلامية في الظرف الحالي لا تشكل تهديداً من منطلق تبنيها لمبدأ الأسلمة من القاعدة بواسطة التربية والعمل الاجتماعي، وكذا من خلال مشاركتها في السلطة.

وهناك رأي آخر مخالف للطروحات السابقة، يرى أن الإدارة الأمريكية تشجع انضمام الحركات الإسلامية للعمل السياسي من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى احتوائها لأنه من الصعوبة بمكان منع الإسلام من الدخول في المعترك السياسي، وذلك من منطلق أن المسيحية واليهودية دخلتا ميدان السياسة في بعض الدول التي يفترض أن فيها فصلاً للدين عن السياسة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وإسرائيل.

كما يمكن للإدارة الأمريكية أن تدعم الجناح المعتدل للحركة الإسلامية، بهدف ضرب الجناح المتشدد لتحقيق مصالحها، وهو الأمر الذي حدث لحزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن)، حسب الدراسة التي قدمتها الباحثة الأمريكية مني يعقوبيان بعنوان (دمج الإسلاميين تعزيز الديمقراطية: تقييم أولي)، التي أكدت على ضرورة دعم الإسلاميين المعتدلين باعتبارهم حائط الدفاع الأول في مواجهة المتطرفين والمتشددين في أحزابهم، وفي أحزاب إسلامية أخرى[٢٠].

وعليه، فالإدارة الأمريكية في نهاية المطاف ليس هدفها هو إبعاد الإسلام عن ميدان العمل السياسي – طالما هذا غير ممكن – ولكن هدفها هو كيفية تطويع الحركات الإسلامية واحتوائها والسيطرة على دخول الإسلاميين في أجهزة النظام السياسي، بحيث تضع قيوداً على وصولهم إلى الحكم باستغلال نظام التمثيل النسبي؛ الذي يشترط الحصول على نسبة من الأصوات حتى لا يمثل حزب أو تيار في البرلمان، لأنه في رأيهم أفضل من نظام الأغلبية، فالحركات الإسلامية إذن تحمل بذور

فنائها، على أساس أن دخولها المعترك السياسي موحدة وناجعة للمشاكل القائمة، وبمحاولتها عزل بعض الشرائح من العمل السياسي كالمرأة مثلاً في سياق المناطق الرمادية التي أكد عليها المفكر ناثان براون – المشار إليها سابقاً – تضع تلك الحركات على محك صعب، لتكون نهايتها هي فقدان جاذبيتها لدي قطاعات واسعة في المجتمع، ومنه تفقد شعبيتها وقواعدها الانتخابية، التي تكون سبباً مباشراً في "تعريتها " وكشف حقيقتها وبالتالي إسقاطها من الحكم أو إفشال أي محاولة لها للوصول إليه.

ثانياً: واقع إستراتيجية التعايش في بعض النظم السياسية العربية:

في الحقيقة وقع اختيارنا على النموذج الكويتي والسوداني وليس غيرهما من باب توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية؛ إذ يعتبر هذان النموذجان مثالاً واضحاً لإستراتيجية التعايش – حتى وإن اختلفت آلياتها وتباينت أهدافها – بين إصلاحية في الكويت، ومصلحية في السودان.

١– النموذج الكويتي: يشكل هذا النموذج شكلاً من أشكال تعايش النظام السياسي مع الحركات الإسلامية، بفتحه لقنوات المشاركة السياسية لمختلف القوى التي تنشط في الساحة، وصولاً إلى منحها الشرعية القانونية، وحق المشاركة في مراكز صنع القرار داخل دواليب الحكم بشكل عام كالبرلمان والحكومة.

يشغل التيار الإسلامي في الكويت حيزاً مهماً على خارطة القوى السياسية خاصةً بعد نهاية الغزو العراقي للكويت، ويشمل هذا التيار العديد من التنظيمات (التجمع الإسلامي الشعبي، والائتلاف الإسلامي الوطني، والحركة الدستورية الإسلامية)، هذه الأخيرة التي سنركز عليها في تحليل إستراتيجية التعايش باعتبارها حركة بارزة في الساحة الكويتية، وعبرت في العديد من الاستحقاقات الانتخابية عن مدى التزامها بآليات العمل الديمقراطي التي يقرها النظام السياسي، الأمر الذي أكدته دراسة معهد كارنيجي[٢١].

ولعل فهم إستراتيجية تعايش النظام السياسي الكويتي مع الحركة الدستورية الإسلامية تأتي انطلاقاً من التحولات السياسية التي شهدتها الكويت، والتي وفرت مناخاً سياسياً قائماً على فتح قنوات المشاركة السياسية وإعطاء دور فاعل للمؤسسات السياسية، خاصةً المؤسسة التشريعية (البرلمان)، التي تشكل أهم ملامح التحول الديمقراطي في الكويت.

وانطلاقاً من الدستور الكويتي الذي يحدد شكل نظام الحكم في المادة ٦: "نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة على الوجه المبين في الدستور".

نفهم من ذلك أن الدستور الكويتي يبين أن النظام فيها ديمقراطي، يركز على مبدأ الفصل بين السلطات، ويجعل السلطة التشريعية والرقابية منتخبة مباشرةً من الشعب، ويجعل من السلطة القضائية سلطة مستقلة، وبين كل مبادئ الحريات السياسية في التعبير والنشر والتجمع والتنقل، كما تبنى مبادئ حقوق الإنسان ووضع احتياطات واحترازات كثيرة لصون السلطة التشريعية وممثليها من أي تعسف محتمل من السلطة التنفيذية. غير أنه تغاضى عن مسألة التعددية الحزبية وتداول السلطة، كما أنه منح للأمير حق تكليف من يشأ في تشكيل الحكومة، وهو ما يقيد حق القوى المعارضة في تقلد مناصب في أجهزة الحكم[٢٢].

ولعل التحولات الكبيرة التي شهدها النظام السياسي الكويتي مصدرها الرئيسي هو المؤسسة التشريعية التي يتولاها الأمير ومجلس الأمة كما نصت عليه المادة ٥١ من دستور١٩٩٢م.

ورغم العراقيل التي تعرض لها البرلمان الكويتي كتعطيل العمل به خلال الأعوام (١٩٧٦م – ١٩٨١م) و(١٩٩٢م – ١٩٩٦م) إلا أنه أثبت فعالية في التأثير على السلطة التنفيذية بتمريره قوانين متعددة أو الضغط عليها لاتخاذ إجراءات التحول الديمقراطي، حيث قام مثلاً بتعديل الدوائر الانتخابية انسياقاً وراء ضغوطات المعارضة بشكل عام والحركات الإسلامية بشكل خاص بهدف تعزيز التنافسية الانتخابية بشكل متوازن مع مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية، كما أنه سمح بحق الترشح والانتخاب للمرأة الكويتية بعد القانون الصادر في ١٦ مايو ٢٠٠٥م[٢٣].

وفي هذا السياق وعلي اعتبار أن البرلمان هو مركز التقاء جميع القوى السياسية في الكويت ومنها الحركة الدستورية الإسلامية التي تعتبر الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الكويت نشأت عام ١٩٩١م، وقد أولت الحركة الدستورية الإسلامية منذ تأسيسها اهتماماً بقضيتين أساسيتين تعمل على تحقيقهما ضمن الأطر التي كفلها الدستور هما: تطبيق الشرعية الإسلامية، وحماية التقاليد والقيم الكويتية المحافظة، وكذا تحقيق الإصلاح السياسي.

كما تعتبر الحركة واحدة من بين الحركات الأكثر خبرة في السياسات البرلمانية والانتخابية معتمدة في ذلك على أسلوب الإصلاح التدريجي والدخول في الائتلافات مع مختلف القوى السياسية الإسلامية والليبرالية، لتحقيق أهدافها المنشودة، بالإضافة إلى نبذها للعنف كأحد شروط العمل السياسي، حيث برزت بمظهر الطرف الأكثر دعماً للأسس الديمقراطية والحريات السياسية، خلال دعوتها إلى تشريع قانون الأحزاب وطرحه في أبريل ٢٠٠٧م في إطار برنامج متكامل[٢٤].

فهي تصنف إذاً ضمن الحركات ذات الطابع الاعتدالي الوسطي في طرحها للأفكار والرؤى السياسية المختلفة، التي تعتبر متطلباً رئيسياً لإستراتيجية التعايش مع النظام السياسي، إذ تتجسد بواسطة آلية المشاركة السياسية للحركة الدستورية الإسلامية.

فقد سمح إعادة بعث الحياة النيابية عام ١٩٩٢م للحركة من التحول إلى فاعل أساسي في الحياة السياسية للبلاد؛ بمشاركتها في الانتخابات التشريعية في نفس العام، وأصبحت جزءاً فاعلاً في الائتلاف البرلماني الذي استطاع أن يستخدم الامتيازات الدستورية ومساءلة عدد من الوزراء، بحيث تم استجواب وزير التربية في ذلك الوقت "أحمد الربعي" بضرورة إعطاء أولوية وأهمية كبيرة للشريعة الإسلامية، لدرجة أنه كادت أن تسحب الثقة منه وإسقاطه من الوزارة لولا تدخل الحكومة، كما استطاعت أيضاً تمرير العديد من التشريعات ذات البعد الإسلامي والتكافل الاجتماعي لمشروع مكافحة المخدرات، وتشديد العقوبات على المتاجرين بها ومشروع الرعاية السكنية.

وفي مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها الحركة خاصةً البرلمانية، ركزت على ضرورة فرض مظاهر الشريعة الإسلامية، وضرورة إجراء الإصلاحات السياسية كإشراك المرأة في الحياة السياسية، كما أولت اهتماماً كبيراً على القضايا ذات الصلة بحياة المواطنين (كالسن، التعليم، الصحة ..)، والتي أكسبتها شعبيةً كبيرةً. وقد حصلت في انتخابات ١٩٩٦م على مقعدين على الرغم من دخولهم كمستقلين وليس تحت لوائهم الإسلامي، كما شهدت انتخابات ٢٠٠٠م تراجع التيار الليبرالي وصعود التيار الإسلامي بمختلف تنظيماته، حيث حصل هذا الأخير على ١٨ مقعداً من أصل ٥٠ مقعداً، وهو دليل آخر على مدى قبول النظام السياسي الكويتي لمشاركة التيار الإسلامي بعيداً عن محاولة إقصائه واحتوائه بالتلاعب بالأصوات المتحصل عليها[٢٥].

من جهة أخرى، رغم القضايا الحساسة والمثيرة التي أثارها التيار الإسلامي عموماً والحركة الدستورية الإسلامية خصوصاً كموقفهم المضاد لاتفاقية التنقيب عن النفط وصفقات السلاح وكشفهم عن ناقلات النفط التي تعرف "بقضية الاختلاس الكبرى" وهذا في الدورة البرلمانية لعام ١٩٩٩م وهو ما يشكل إرباكاً للحكومة الكويتية، إلا أن هذه الأخيرة لم تقيد نشاطاتها السياسية وإنما اكتفت ببعض الضغوط الممارسة عليها[٢٦].

ومن أبرز القضايا التي أثارتها الحركة البرلمانية الإسلامية هي نجاحها في إصلاح النظام الانتخابي بتحالفها مع بعض قوى المعارضة عام ٢٠٠٦م ورغم خطورة هذه القضية التي أدت بالحكومة إلى حل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة، إلا أن النظام السياسي أبقى على نشاط الحركة الدستورية و لم يحظر نشاطها السياسي. وليس تضاعف عدد أعضاء الحركة في البرلمان ثلاث مرات في انتخابات عام ٢٠٠٦م إلا دليلاً على الطابع التعايشي بين النظام السياسي الكويتي وهذه الحركة[٢٧].

صفوة القول، أن النهج الوسطي الاعتدالي الذي اعتمدته الحركة البرلمانية الإسلامية مكنها من التكيّف مع ضغوطات الحكومة من جهة، وتوسيع قاعدتها الشعبية من جهة ثانية، والتي ترجع إلى طبيعة النظام الكويتي التقليدي المحافظ وعدم تأثره النسبي بالتيارات الوافدة.

وكذا اعتماد الحركة على النهج الإسلامي، باعتباره تنظيماً سياسياً عصرياً يتوافق وأطروحات مؤسسي النظام السياسي الكويتي.

٢- النموذج السوداني: يشكل النموذج السوداني شكلاً مغايراً لإستراتيجية تعايش النظام السياسي مع الحركات الإسلامية، من منطلق أن كلاً من النظام السياسي السوداني والجبهة الإسلامية القومية استخدما أسلوب التحالف التكتيكي البراجماتي لتحقيق أهدافه المصلحية، ثم العمل بعد ذلك على فضه، لذلك سنركز على الامتيازات التي يحققها هذا التحالف لكلا الطرفين، والتي توضح لنا المبررات الظاهرة والخفية لإستراتيجية تعايش النظام السياسي مع الجبهة الإسلامية القومية.

فقبل تحليل مبررات التعايش نشير ولو باختصار إلى نشأة الجبهة الإسلامية القومية، إذ تعود بدايتها إلى عام ١٩٤٩م، حيث ظهرت تحت اسم "حركة التحرير الإسلامي" في القطاع الطلابي، وفي عام ١٩٥٤م عقدت الحركة أول مؤتمر لها وأطلقت على نفسها الإخوان المسلمين تأثراً بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مصر[٢٨]. واستمرت تحت هذا الاسم إلى أن انبثقت جبهة الميثاق الإسلامي عام ١٩٦٤م في حين ظهرت باسم الجبهة الإسلامية القومية في أعقاب الانتفاضة التي أطاحت بحكم "جعفر النميري" سنة ١٩٨٥م[٢٩].

ومن أجل تحقيق الأهداف المصلحية دخل كل من النظام السياسي والجبهة الإسلامية القومية في تحالفات سياسية منذ فترات طويلة في ظل نظامي الرئيسين "النميري والبشير" والتي تجسدت فيما يلي:

أ- في عهد الرئيس النميري: منذ عام ١٩٧٢م وبعد فترة القمع التي انتهجها الرئيس جعفر النميري في قمع معارضيه بما فيها جبهة الميثاق الإسلامي - الاسم السابق - تحول الصدام بين النظام والجبهة إلى مصالحة بين الطرفين، وهذا لمبررات عديدة تخص كل طرف على حدة.

فبالنسبة للنظام السياسي، كان اللجوء إلى الحركة الإسلامية يعتبر مخرجاً من الوضع المتدهور، نتيجةً لسلسلة الانقلابات المتوالية لمحاولة إسقاط حكم الرئيس "جعفر النميري" من قبل الشيوعيين الذين تغلغلوا في مجلس قيادة الثورة الحاكم فأصبحوا بالتالي قوة يخشاها النظام، ومن هنا أدرك الرئيس أن البقاء دون سند سياسي أمر متعذر، خاصة بعد المحاولة الانقلابية ليوم ١٩/ ١٩٧١/٧م ولم يكن أمامه من حليف قادر على مواجهة الأعداء سوي "الحركة الإسلامية" ممثلة في جبهة الميثاق الإسلامي، وفي هذا الصدد يعتقد الباحث حسن مكي: "أن من المبررات التي أدت إلى المصالحة هي ضعف النظام وبروز قوة الجبهة .. "[٣٠].

وكانت إستراتيجية الرئيس مبنية على إعطاء الحركة الإسلامية مبرراً لتثبيت الوضع القائم وزيادة فرص بقائه في السلطة من خلال احتواء قوة سياسية فتية ضمن صفه، ومن مظاهر المصالحة بين الطرفين:

- تحول الرئيس ذو النزعة اليسارية إلى التوجه الإسلامي، وإن كان هذا التحول هو تعبير عن موقف سياسي لا فكري، كما استغل الدين لتدعيم شرعيته وإصدار ما يسمى "بقوانين النميري الإسلامية" في سبتمبر عام ١٩٨٣م.
- الإفراج عن العشرات من قيادي الحركة الإسلامية[٣١].

أما فيما يتعلق بمبررات الجبهة الإسلامية القومية لعقد التعايش مع النظام، فهي ترى أن المصالحة - كشكل من أشكال التعايش - في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في احتلال موقع سياسي في الحياة السياسية السودانية، وفي هذا الصدد تم تحديد هدفين:

- إن الحركة يجب أن تنمو بتسارع.

- إن أطر الحركة يجب أن تحصل على نصيب كاف من مناصب الدولة، ومن الخبرة في إدارة المؤسسات كخطوة تمهيدية للاستيلاء على السلطة[٣٢].

وكلا الهدفين يحتم المصالحة مع أي كان في السلطة حتى وإن كان النظام دكتاتوري لا ينسجم أصلاً مع المبادئ والقيم الإسلامية التي ترفعها الحركة كشعارات لها.

ولذلك سعت الحركة الإسلامية إلى تحويل نفسها إلى قوة سياسية في النظام معتمدة في ذلك على إستراتيجية "الاختراق التدريجي لدواليب السلطة" على حد تعبير المفكر محمد محمود، معتمدة في ذلك على الطرق التالية:

- تقوية نفوذهم في الحركات الطلابية.
- اختراق الجيش والنقابات المهنية.
- بناء مؤسسات اقتصادية ومالية[٣٣].

وقد أثمرت تلك الإستراتيجية نتائج معتبرة للحركة الإسلامية، إذ لم يسقط نظام الرئيس النميري إلا بعد أن رسخت الحركة ظهورها في بنية الدولة والمجتمع وضمنت لنفسها مستقبلاً سياسياً في الساحة السودانية، ولعل أبرز هذه الامتيازات ما يلي:

- ظهور مؤسسات الدعوة ووجهات العمل الإسلامي.
- التحكم في مسار مؤسسات المال الإسلامي من بنوك ومؤسسات عبر البنك ومؤسسات.
- بروز صوتهم في سياسات الدولة ومنابرها.
- إضعافهم للتيار العلماني النافذ في النظام.
- توسع تنظيم الحركة على امتداد الداخل والخارج.

والأبرز في ذلك أن زعيم الحركة (حسن الترابي) كان حاضراً في هياكل السلطة، حيث كان نائباً عاماً أي وزيرا للعدل، ومستشاراً للرئيس في الشؤون القانونية، وأميناً في الإتحاد الاشتراكي[٣٤].

ومن تجليات هذا التغلغل في نظام الرئيس؛ هو دور الحركة في صنع القاعدة القانونية في النظام السياسي السوداني، فالترابي كان صاحب اقتراح تعديل الدستور ليتضمن نيابة النميري مدى الحياة، وتوريث السلطة من بعده لمن يوصي به، وباسمه أيضاً ارتبطت قوانين سبتمبر عام ١٩٨٣م الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية[٣٥].

ولعل نجاح الحركة (جبهة الميثاق الإسلامي) في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٦م سقوط حكم النميري دليلاً على تجذرها في أوساط عامة الشعب، حيث احتلت الحركة المرتبة الثالثة بعد حزبي الأمة والاتحادي بحصولها على ٥١ مقعداً، واستمراراً لنهج تطور الحركة اعتمد الترابي اسماً جديداً للحركة، أطلق عليها "الجبهة الإسلامية القومية"[٣٦].

لكن على الرغم من المكاسب المحققة في مشاركتها السياسية داخل دواليب الحكم إلا أن الحركة انقلبت عن المسار الديمقراطي، حيث عرقل الحياة الحزبية وقامت بمقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية وسحبت نوابها منها تحت ذريعة أن الديمقراطية مرحلة قد اكتملت وأصبحت أمراً زائفاً لعدم تحقيقها للمساواة وتكريسها للطبقية في المجتمع السوداني. فالديمقراطية في نظر الجبهة الإسلامية لا تحترم في حد ذاتها كوسيلة وأسلوب إلى الحكم لأنها مجرد مؤامرة غربية أو علمانية لا تتماشى مع النظرة الإسلامية[٣٧].

ب- في عهد الرئيس عمر البشير: استمرت إستراتيجية الجبهة القومية الإسلامية في الاختراق والتغلغل في الحكم خاصةً الجيش، من خلال المشاركة في تنفيذ الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بقيادة عمر البشير واستيلاء الجيش على السلطة، وهو

يعد انقلاباً على الديمقراطية التي كانت جزءاً أساسياً فيها، وتم إعلان ما يسمي "بحكومة الإنقاذ" التي شهدت تحالفاً بين الرئيس عمر البشير والجبهة الإسلامية القومية.

وكان لكل من الطرفين في حاجة لعقد هذا التعايش، فالنظام يدرك جيداً المكانة التي تحتلها الجبهة القومية في مراكز صنع القرار، وهو ما يراها سنداً قوياً لتدعيم شرعيته بعد الانقلاب الذي قام بها البشير، في حين ترى الجبهة ضرورة مواصلة الحفاظ على المكاسب التي حققتها من خلال تحالفها مع نظام النميري وتدعيمها أكثر في ظل حكومة الإنقاذ.

وقد تبين دور الجبهة من خلال السياسات المعلنة، إذ تولى زعيم الحركة حسن الترابي صياغة الميثاق القومي للعمل السياسي عام ١٩٩١م، كما تقلد أعضاء الجبهة القومية المناصب التنفيذية. لكن الجدير بالذكر أن زعيم الجبهة رفض المشاركة في أي من سلطات الدولة بعد أن ضمن التأثير عليها من خلال أعضاء حركة الذين عملوا كوزراء، وكحكام أقاليم، وكمديرين للبنوك(٣٨).

لكن بداية من عام ١٩٩٦م ومحاولة من الانقلابين للبحث عن شرعية جديدة تظهر التأييد الشعبي لسياستها، تم مراجعة تجربتهم في الحكم بالأخذ بنظام المؤتمرات، وجاءت الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦م كمحاولة لإشراك عناصر سياسية جديدة، ولإنهاء صفة الانقلابية، لكن رغم ذلك استمر نفوذ الجبهة والنظام السياسي معاً، إذ فاز الترابي برئاسة المجلس الوطني الاتحادي (المؤسسة التشريعية)، وشغل مرشحو الجبهة والنظام أغلبية مقاعد المجلس، في حين احتفظ الرئيس البشير بمنصب الرئاسة في الانتخابات الرئاسية التي جرت بالتزامن مع نظيرتها التشريعية(٣٩). وما يبرر براجماتية التعايش بين النظام والحركة الإسلامية هو توتر العلاقة بينهما لاسيما في ظل أزمة إعادة هيكلة مؤسسات المؤتمر الوطني (الحزب المعبر عن نظام الإنقاذ)، الذي كان يشغله الترابي، وقد حدث تعديل في اللائحة الداخلية للحزب، يجعل من الرئيس عمر البشير رئيساً للدولة ورئيسا للحزب، وأعلن بعدها الرئيس حالة الطوارئ وحل البرلمان فيما يعرف بقرارات ديسمبر ١٩٩٩م، ثم تبعتها قرارات مايو ٢٠٠٠م وهكذا بدأ الاستقطاب داخل الحركة والنظام السياسي، حيث دخل الطرفان في جدل سياسي وفكري، مما أدى في النهاية إلى نهاية التعايش بينهما، بانقسام داخل الجبهة الإسلامية، وإعلان الترابي في ٢٨ جوان ٢٠٠٠م تكوين حزب المؤتمر الوطني الشعبي، ودخوله صف المعارضة السياسية(٤٠).

وعليه نخلص من خلال ما سبق أن تعايش النظام السياسي السوداني مع الجبهة الإسلامية القومية وضح جلياً إستراتيجية التعايش المصلحي القائم على أساس البراغماتية، فالنظام حقق مبتغاه بإشراك الجبهة في الحكم لشرعنه مؤسساته ومواجهة خصومه كما فعل النميري، والجبهة الإسلامية حققت مصالحها في تدعيم نفوذها داخل أجهزة الدولة، كما أن هذا التعايش لم يأت بإدراك الطرفين لأهمية المشاركة السياسية كأهم آلية تقوم عليها إستراتيجية التعايش وكأهم دعائم الديمقراطية وهو ما يفسر انقلاب الطرفين عليها بمجرد تحقيق أهدافهما، فإستراتيجية التعايش بين الطرفين قائمة على "مبدأ الغاية تبرر الوسيلة".

ثالثاً: انعكاسات إستراتيجية التعايش:

يمكن معالجة انعكاسات إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية – بدورها هي الأخرى – على مستويين أساسيين هما:

١. مستوى النظام السياسي: إن مشاركة التيار الإسلامي المعتدل في السلطة من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الأنظمة السياسية العربية ويحقق لها العديد من المكاسب السياسة أهمها:

١– شرعنة السلطة وتقويتها: بفضل مشاركة الإسلاميين في السلطة تستطيع هذه الأخيرة إرجاع الثقة – ولو نسبياً – بينها وبين المواطن، على اعتبار أن من وظائف التيار الإسلامي المعتدل هي محاولات إقناع الجماهير بضرورة المشاركة السياسية في

مختلف الاستحقاقات الانتخابية، الأمر الذي يمنح مصداقية أكثر للسلطة ومؤسساتها، ويعمل على ترميم شرعيتها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

٢- ديناميكية الفعل السياسي: تساهم مشاركة التيار الاعتدالي للحركة الإسلامية في إعطاء ديناميكية للنشاط السياسي، كتفعيل نشاط الهيئة التشريعية (البرلمان) من خلال القضايا الحساسة التي يناقشها الإسلاميون داخل البرلمان وكذا معارضتهم للقوانين التي تتعلق بهوية المواطن وقيمه معارضة علنية وصريحة، مما يعطي حيوية ويرفع من مردودية العمل البرلماني؛ الذي خيمت عليه المسائل الروتينية خاصةً وأن الواقع أثبت قدرة الإسلاميين في الخطابة وتجسيدهم لشرائح اجتماعية بسيطة، ودخولهم إلى البرلمان يعني تأسيس خطاباً أيديولوجياً جديداً لاسيما أن الخلاف الأيديولوجي بينهم والأحزاب العلمانية خاصةً قد تم نقله من المجال السياسي إلى مجال القيم والعقائد، هذا ما خلق جواً جديداً مشحوناً بالتوتر والصراع السياسي أنقذ - جزئياً - البرلمانات العربية من الكساد السياسي الذي كانت أغلبها تتخبط فيه.

٣- التنفيس السياسي: يسهم إشراك التيار الإسلامي الوسطي في تخفيف الضغط الكبير الذي يواجه النظم السياسية العربية أو ما يسمى "بالاحتقان السياسي"، جراء الاحتجاجات والمظاهرات التي تندلع هنا وهناك كتعبير عن الوضع المزري الذي تعيشه أغلب الدول العربية (اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً ..)، فيتم توظيف الحركات الإسلامية لتخفيف ذلك الضغط باستخدامها كوسيط لتبليغ مشاكل المواطنين والدفاع عن مطالبهم في إطار الهيئة التشريعية أو كما سماها الباحث Remy Leveau بالوظيفة المنبرية في الدفاع عن المقصيين من الحداثة .. والتي كانت تقوم بها الأحزاب الشيوعية في أوربا وتتجسد هذه الوظيفة في معارضة السلطة وتحدي الجهاز البيروقراطي[٤٢].

٤- احتواء وإدماج الفصائل الإسلامية المتطرفة: إستراتيجية السلطة في إدماج التيار المعتدل تهدف إلى محاولة احتواء الفصائل الإسلامية الرافضة لدخول اللعبة السياسية من جهة، ومن جهة ثانية السعي إلى سحب البساط من تحت أقدام التيار المتشدد الذي يسعى دوماً إلى نسف البناء الديمقراطي الذي تسعى النظم السياسية العربية لتكريسه. فكلما كان إشراك التيار المعتدل في الحركة الإسلامية، كلما زاد الخناق وتضييق على التيار المتشدد فيها وبالتالي تحقيق أكثر قدر من الاستقرار والأمن للنظام[٤٣].

٥- تلميع صورة النظام السياسي في الخارج: وهذا نظراً لأهمية العامل الخارجي على القرار السياسي في دول العالم الثالث، إذ تسعى نظمه السياسية إلى محاولة تلميع صورتها في الخارج بمحاولة دمج الإسلاميين المعتدلين في الحياة السياسية، أو حتى احتواءهم داخل أجهزتها، لتظهر في الأخير كأنظمة تحترم الديمقراطية وحرية الأفراد في النشاط الحزبي وتعمل على دعمها وتشجيعها، خاصةً بعد الصورة المشوهة التي عرفها النموذج الجزائري وتداعياته السلبية على الأنظمة السياسية العربية.

٢. على مستوى الحركات الإسلامية المعتدلة: يمكن رصد أهم انعكاسات إستراتيجية التعايش عليها كالآتي:

١- إن مشاركة الحركة الإسلامية المعتدلة في السلطة، يتيح لها تطبيق أسس الديمقراطية وفقاً للقيم الإسلامية ومحاولة تخليص الديمقراطية من التداعيات السلبية للخلفية الحضارية والفلسفية الغربية الحاملة في طياتها الأيديولوجية (العلمنة الإباحية) وما صاحبه من القيم المادية، والعمل على تعزيز الجوانب الإيجابية في الديمقراطية كالحرية والمساواة والكرامة والعدالة .. والتي أتى بها الإسلام أيضا، وهذا من منطلق أن الديمقراطية ليست مؤسسات دساتير، ولكنها استعداد نفسي وتربوي لابد أن يحترم الخصوصيات الثقافية للوسط الاجتماعي العربي الذي تطبق فيه (البيئة الحضارية الإسلامية).

٢- تعبر مشاركة الإسلاميين في السلطة عن إدراكهم لأهمية العامل السياسي في التغيير الاجتماعي إلى جانب العوامل الأخرى (التربوية الثقافية – الدعوية ...) وبفضل المشاركة تستطيع الحركة الإسلامية تحصين نفسها بالقانون عوضاً أن تبقى خارجه بدخولها في مراكز صنع القرار وعوضاً أن تبقى بعيدة عنها، من منطلق الحصانة السياسية (القانونية) تمكنها من اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة دون التعرض للمتابعات القضائية أو الأمنية - طبعاً في إطار ما يقره الدستور والعكس صحيح.

٣- التمييز عن التيار العنفي المتطرف: أفضت المشاركة السياسية للتيار المعتدل إلى تمييز نفسه عن التيار العنفي، الذي كثيراً ما كان سبباً في جر الحركات المعتدلة إلى صف الحركات المتطرفة، مما يؤثر سلباً عن الطابع السلمي لها، ويعوق اندماجها في العمل السياسي، وبالتالي اقتنعت أن نبد العنف واعتماد الأسلوب الحواري في إطار المشاركة السياسية هو الحل الأمثل للتفريق بينها وبين هذا التيار.

٤- امتيازات الدخول إلى البرلمان وتقلد مناصب في السلطة: إذ تسمح للإسلاميين من الاقتراب أكثر من مؤسسات وهياكل الدولة ومعرفة قوانين التسيير وفهم لآليات العمل، من شأنه أن يكسبهم معرفة وخبرة، تنعكس إيجاباً على ممارستهم السياسية في الحكم والرفع من الأداء السياسي، وهو ما أكده أبو زيد المقرئ العضو البرلماني من حزب العدالة والتنمية بالمغرب في تقييمه لتجربة الحزب في العمل البرلماني: "... اقتربنا كثيراً من المؤسسة التشريعية، نظرنا في الداخل إلى دواليبها، وإلي طريقة عملها، وإلي الآليات التي تحكمها، وإلي التوازنات المعقدة التي تسيرها، فاكتشفنا الفرق الكبير بين النظرية والتطبيق"(٤٤).

المراجع:

١. أنطوان نجم، مفهوم التعايش، متحصل عليه من:
www.st-ilige.org/ARTICLES/CoexistanceConcept.pd/21/9/8002.htm
٢. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٨م، ص٣٠١.
٣. محمد السويد، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠م، ص ١٥٩.
٤. معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد ٣٢٦، أبريل ٢٠٠٦م، ص ٢١.
٥. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص٢٤٦.
٦. المرجع السابق، ص٢٤٨.
٧. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

*. وقد تم ذلك في مرحلتين مهمتين: مرحلة بداية الثمانينات، حيث النهوض الإسلامي في مختلف الدول العربية فكانت هذه المراجعات (التقويم الداخلي) هو مواكبة النهوض الإسلامي بتصعيد وتيرة العمل والانتقال من مرحلة الدعوة والتبليغ إلى المرحلة السياسية.

٨. المرحلة الثانية: كانت مع أواخر الثمانينات حيث اكتشفت بعض الحركات الإسلامية أنها لم تكن دقيقة في حساباتها السياسية والإستراتيجية خلال المراحل السابقة، وإنها اخترقت مراحل ما كان يجب تجاوزها إذ عادت بالضرر عليها. بتفاصيل أكثر ارجع إلى زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير في كتاب: مجدي حماد (وآخرون)، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥، ص٢٣٠.

٩. معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق٢٢.
١٠. عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٩م، ص١٣٩.
١١. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، قسنطينة: دار الشعب للنشر، ط ٢، ١٩٨٣م، ١٢٥.
١٢. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٤٣.
١٣. القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ١٣٦.
١٤. زكي أحمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير في كتاب: مجدي حماد (وآخرون) الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص٢٣٠.
١٥. غراهام فولر: المسئول المركزية الأمريكية أواخر الثمانينات، ونائب رئيس المخابرات القومي أوساط التسعينات والذي لا يزال يحظي بمكانة خاصة في الأواسط الإعلامية الأمريكية كأحد الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية.
١٦. الطاهر الأسود، في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية، مرجع سابق.
١٧. الطاهر الأسود، في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية، مرجع سابق.
١٨. المرجع نفسه.
١٩. المرجع نفسه.
19- Rachid Tlemcani, Elections Et Elites En Algrie, Alg: Chihab Edition, 3002, P3.

٢٠. دعم أمريكي لجناح إصلاحي ضد متشدديه، متحصل عليه:
www.almotamar.net/news/4929.html - 2008.09.17
٢١. ناتان براون، الحركة الدستورية الإسلامية: الدفع نحو سياسة حزبية، متحصل عليه من الموقع:
www.islamonline.net/12/04/2008/article/html
٢٢. إسماعيل الشطي، تجربة الكويت حول الفساد والحكم الصالح، في كتاب: إسماعيل الشطي و(آخرون) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م، ص٦٣٢.
٢٣. عبد الرضا علي البيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧م، ص٤٠.
٢٤. خليل العناني، التيار الإسلامي في الكويت، متحصل عليه من:
www.Alasr.ws/index.Cfm.Methob.hone
www.dawwa.nattajarob/Niyabiya/text/7.htm
٢٥. صابر عبدو، انتخابات الكويت: تغيير توازنات القوى، متحصل عليه:
www.islamonline.net/politics/2003/07/05/article/html
٢٦. صابر عبدو، الكويت: تحالف غير معلن ضد الإخوان، متحصل عليه:
http://www.islamonline.net/arabic . www.islamonline.net/arabic
٢٧. عبد الرحمن الجميعان، ساجد العبدلي، الإسلاميون والانتخابات الكويتية: غياب الأولويات، من موقع:
www.islamtorday.net/abasheer/show_articles/12/03/2004/html
٢٨. سعد الدين السيد صالح، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وجذورها التاريخية، الإمارات: دار أحد للنشر، ٢٠٠٠، ص٣١٥.
٢٩. حسن طوالبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر – الجزائر نموذجاً)، مرجع سابق، ص ١١١.
٣٠. محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان (مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي)، الجزائر: دار قرطبة، ٢٠٠٤م، ص٢٣٤.
٣١. المرجع نفسه، ص ٢٣٩.
٣٢. محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان (مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي)، مرجع سابق٣٢.
٣٣. المرجع نفسه، نفس الصفحة.
٣٤. نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص٣٨.
٣٥. نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص٣٩.
٣٦. نهاد مكرم، تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٩، يناير ٢٠٠٨م.
٣٧. المرجع نفسه، نفس الصفحة.
٣٨. نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص٣٩.
٣٩. حيدر ابراهيم على، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٩،ص ٣١٣.
٤٠. نهاد مكرم، تطور الحركة الاسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق ص ٨٨
٤١. رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الاسلامين الاصلاحيين: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للاسلامين بالمغرب،مرجع سابق،٦٩.
٤٢. المرجع نفسه، نفس الصفحة.
٤٣. زكي طاهر العلي، الحركات الإسلامية والديمقراطية، متحصل عليه من الموقع:
www.balagh.com/islam/14/07/2007/html